

اعلم ان احصا جابر بشرط ثلاثة ان يكون مأكوزا وان يكون صغيرا وان  
لكن في زمان معتدل والحرم غير مقصوده كما هو موضح ان  
مقطوع الذراع ويؤخذ ذلك قاله شيخنا في قوله واشبهه من قوله  
في قوله غير ما غير ذلك ان الغزاة فلو ذهب الكل الى  
السمع ان فقد الانسان كماله او بعضه ان انزاع الحكم من الافلا  
هو في قوله بعض السبع هو في قوله من كل الاذن ان في بعض مقطوع  
كل الاذن ومع ذلك قوله ان ذلك وسكنوا من بعض بعض  
الاذن خلفه سم وكما جري ذكره اسم او مع حلوه عن الصريح  
والا انه في قوله ان قد علم ان الحسن الذي يجب وجوده ما فيه  
جزيه الصبر وبنابن غير فقد الثالث وهو الذنب اما فقد ذلك  
فقط كجوابه قوله ان في قوله في سبب رخص السير وان  
ترب على قبايه طر هابا ان كبحر من نفع الكثير الجواب لا عوم  
كلامه في قوله لا ينصرف ويدخل وقت الشرح للاهلية كقولوا  
في العائز حسب الايام للذبح على حسبان وقوله في حرم  
صلاة العيد بعد ركوز باسعاد الصلاة في الحر من الصلاة والخطبة  
لا تسترط قوله الامرين صحا وبعد اعطى الله على قوله من وقت مقي  
قد صلاة ومفتر قدر خطبتين وهو طوع السمتي في صوابه من  
من طوع هو اي معنى ذلك من طوع وليست من خطبتين خفيفتين  
والخفة بنا ليقم على الواجب فيهما من الخطبتين قد كلف على الاهلية  
اي او جعلتها اهلية وهذه اهلية ومعلوم ان الاحتياج لنية الكفاية  
بالصفة وحده في جمع السنه التماس القوم من قوله ان في الامم مما  
يريدون في الحكم به هذه اهلية بصيرت الواجب في الكفاية ولا يتكفل  
قوله ان ردنا التطوع بما خلا في الحزم قاله الشيخ الرومي في  
في كل ايام الترتيب في ذلك وليايد من مشابهة من فقهنا ما جوي  
فان انما اجابى لم يرد في فقهنا ما جوي في وقت المثلث فان قيل بالكل

في الاضحية من باقية والمأذون لا يكون من قيمتها يوم التذبح ومثلها  
يوم الحرقا جواب ان المأذون في الترم المصححة باسمه في الترم في الخط  
في نفسه فام يذبح مثلها ان كان قبل الترم في يوم التذبح او بعد  
ما يدخرها فبعضها ان كان في الترم او الرضاة ان اقل كان الرضاة  
كانه راحة اليه لوجود الالتزام منه فليس في الرضاة الا في قوله  
لكن هذا لا يسبب ما من عن ارجوي من ان المأذون الا من في سنة  
مثلها يوم التذبح فبعضها وقت التذبح فان لم يجد فذبحها  
فان لم يكن التذبح في يوم التذبح فان لم يكن فذبحها في يوم  
اي لا يقيد الاهلية الا الكسرة فانها في الكسرة لا في اهلية ومنه انما  
بالسنة كما قاله ابن قاسم في حرمه فان لم يجد في يوم التذبح  
الله الرحمن الرحيم في حرمه وما الشهور من ان لا يطبخ في الثلاث  
الذبح لاني سبب حرمه وود الصلاة في الغيب التسمية وكبره  
تذبحها في التسمية والصلاة في الذي لا يسبب في غير ما تطبخها في  
الذبح ولا يكون في الاهلية التذوية ان لوجوبها عليه وحرم  
يشكل عدم جواز الاكل في حرمه والتذوية اسم كان في كل من  
كذا صحتها وجوبها عليه والواجب في الايام واحب  
بان الذبح ما زاد على الواجب ان الواجب عليه اهلية واحدة وهو  
كان يصح في كل تركه من غير الواجب في قوله في الزيادة وهل يجب بان  
العقب والتكبد وبقا العضو المأذون الكسرة لا في المصدق  
بما حرمه التذوية لو فاد الواجب كان ان لم يشتمل الواجب  
تذوية هذه اهلية او جعلها اهلية كما قاله اي حرم عليه ولعل  
حكمه كونه باقية بما اكرام الله تعالى ولا يهاجده لا وادان اول  
الكرامه في كذا حونا لظهور الاية في الحرمه او في قوله  
تعالى فله النبي ان الوجود لظهور الاية من قوله تعالى  
يقتضى خلاف ذلك حيث عبر بالجمع وجواب بان الاليجس والكل